

## العلاقات المصرية-السعودية في

### عهد السيسي:

(المحددات، التحولات، والتحديات)

حسن صعب ❖

#### توطئة

أعدت زيارة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الأخيرة، للرياض في مارس ٢٠٢٢، ولقاؤه بالملك السعودي وبقية المسؤولين، مسألة العلاقة بين مصر والسعودية إلى الواجهة مجدداً، في ضوء الأزمات والتحديات التي يواجهها البلدان العربيان الكبيران، والمفتدران - نسبة إلى دول عربية أخرى - على مستوى الإقليم والساحة الدولية. ولن تكون الحرب الروسية-الأوكرانية، بكل آثارها وتداعياتها، آخر تلك الأزمات أو خاتمتها؛ إضافة إلى بحث المخاطر و"التحديات" التي يواجهها البلدان على الصعيدين الداخلي والخارجي، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وضرورة تنسيق الجهود بينهما للتصدي لها، كما تُبرز المواقف والتصريحات لقادة ومسؤولي الدولتين في كل مناسبة.

والمقصود هنا تحديداً التهديدات المشتركة للنظامين المصري والسعودي، من قبل الجماعات الدينية المتطرفة؛ وصولاً إلى "التهديدات الإيرانية والتركية واليمنية" لأمن واستقرار المنطقة وسيادة ومصالح دولها، بحسب الخطاب الرسمي والإعلامي في كل من مصر والسعودية.

في هذا البحث، والذي نعتمد فيه على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، نتناول تطوّر العلاقات المصرية-السعودية، وتحديدًا في عهد الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي، ضمن محاور أساسية تركز عليها بالإجمال العلاقات بين مختلف الدول؛ وأهمها: محددات هذه العلاقات، أي أسسها وضوابطها، والقضايا الرئيسية التي تواجهها الدولتان، وأبرز الاتفاقيات التي تمّ عقدها خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى "التباينات" التي حصلت بين مصر والسعودية، والتحديات التي قد تعيق تطوّر العلاقات بينهما، والتي يتوافق النظامان المصري والسعودي على

(\*) باحث/أكاديمي.  
لبنان

التأكيد دائماً بأنها مميّزة، وحتى استراتيجية!

وفي ختام البحث قراءة تحليلية في احتمالات تطوّر العلاقة المصرية - السعودية في المستقبل، ربطاً بالأحداث والتحوّلات الإقليمية والدولية وتأثيراتها المختلفة .

### نبذة تاريخية: بين الدعم والقطيعة

خلال العام ١٩٢٦، وقّعت مصر والسعودية على معاهدة الصداقة بينهما، ودعمت السعودية مطالب مصر في الاستقلال وجملة القوات البريطانية، ووقفت إلى جانبها في جميع المحافل الدولية. وتوّجت هذه العلاقات في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥، بتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين. كما دعمت السعودية مطالب مصر أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ .

وشاركت قوات سعودية رمزياً في حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ وقادت السعودية معركة موازية في مواجهة الدول الكبرى، باستخدام البترول لدعم الجيش المصري على جبهات القتال في سيناء<sup>(١)</sup>.

لقد دخلت العلاقات المصرية - السعودية، منذ تاريخها مع تأسيس الجمهورية المصرية في عام ١٩٥٢، وحتى اليوم، في أطوار "الدعم"، و"القطيعة"، و"التذبذب". وفي ما يأتي أبرز الوقائع السياسية في هذا الإطار، ضمن تسلسل زمني مكثّف:

#### • بناء السد العالي:

كان موقف السعودية داعماً لمصر، وقدمت في ٢٧ من أغسطس/ آب عام ١٩٥٦ نحو ١٠٠ مليون دولار للقاهرة، بعد سحب العرض الأميركي لبناء السد العالي (سد مائي جنوب مصر).<sup>(٢)</sup>

#### • الصراع اليمني في الستينيات:

في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢، قامت حرب أهلية، عقب انقلاب المشير عبد الله السلال (المدعوم من مصر)، على الإمام محمد البدر حميد الدين أمير المملكة اليمنية، المدعوم من السعودية وقتها. استمرّت الحرب ثمان سنوات (١٩٦٢-١٩٧٠) وانتهت بإعلان الجمهورية اليمنية.

وخلال الحرب الأهلية، دفعت مصر إلى اليمن بقوات عسكرية، تحارب إلى جانب السلال الداعي للجمهورية. وخرج الرئيس المصري وقتها، جمال عبد الناصر، ليعلن هجوماً شرساً ضد المملكة العربية السعودية، وفق تسجيلات مرئية تمّ الاستماع إليها. وانتهت الأزمة بين مصر والسعودية، عقب هزيمة مصر في ١٩٦٧ في القمّة العربية في الخرطوم، عندما أعلن عبد الناصر استعداد مصر سحب قوّاتها من اليمن؛ وساعدت السعودية في نقل القوات المصرية من اليمن. على إثر ذلك توجّه الملك فيصل بنداء إلى العرب بضرورة الوقوف إلى جانب مصر<sup>(٣)</sup>.

### • قطع النفط السعودي عن الغرب في العام ١٩٧٣

استمرت المساندة السعودية لمصر حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث ساهمت المملكة في الكثير من النفقات التي تحمّلتها مصر قبل الحرب؛ وأصدر الملك فيصل بن عبد العزيز قراره التاريخي أثناء حرب أكتوبر بقطع إمدادات البترول عن الولايات المتحدة والدول الداعمة لإسرائيل دعماً لمصر في هذه الحرب؛ كما قام الأمير سلطان بن عبد العزيز بتفقد خط المعركة في أحد الخنادق على الجبهة المصرية<sup>(٤)</sup>.

### • كامب ديفيد تقطع العلاقة بين مصر والسعودية

بدأت العلاقات بين البلدين في الشقاق عندما جاءت اتفاقية كامب ديفيد، حيث قرّرت السعودية في ٢٣ أبريل ١٩٧٩، في عهد الملك خالد بن عبد العزيز، قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

في المقابل، شنّ الرئيس أنور السادات هجوماً على السعودية، مؤكداً أن موقفها من حملة قطع العلاقات يعود إلى الاحتجاج على أميركا، لأنها تخلت عن شاه إيران ويمكن أن تتخلّى عنهم، وإثبات زعامة لا يستطيعون تحمّل مسؤولياتها أمام العالم العربي. وفي عام ١٩٨٧ عادت مرّة أخرى العلاقات بين البلدين، في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك والملك فهد بن عبد العزيز<sup>(٥)</sup>.

### • اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ المصرية

ما إن قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، حتى اتخذت السعودية موقفاً مدافعاً عن الرئيس حسني مبارك. وأجرى ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز اتصالاً هاتفياً معه، أعرب فيه عن مساندته له وانتقد الاحتجاجات الشعبية المستمرة ضده؛ فيما أشاد الملك عبد الله بن عبد العزيز أيضاً بدور الجيش في الانتقال السلمي للسلطة، عقب تنحّي مبارك، وشهدت العلاقات تذبذباً<sup>(٦)</sup>.

### • مساعدات سعودية لمصر ما بعد مرسي

قبل وصول عبد الفتّاح السيسي إلى رأس السلطة في مصر، وبعيد إسقاط نظام الرئيس محمد مرسي، بادرت السعودية لدعم النظام البديل، والذي سيكون بنظرها أفضل بكثير من نظام مرسي "الإخواني". وقدّمت السعودية إلى مصر مساعدات نقدية وعينية وصلت قيمتها إلى أربعة مليارات دولار، إضافة إلى ودائع بالبنك المركزي بنحو ملياري دولار، وتسهيلات عينية في شكل مواد بترولية قد توازي المبلغ نفسه، إلى جانب تنمية الاستثمارات السعودية بالسوق المصرية..

يُذكر أن السعودية والكويت والإمارات قدّمت نحو ١٢ مليار دولار لمصر على شكل قروض، ومنح، ووقود، بعد عزل الرئيس محمد مرسي الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين في مطلع يوليو ٢٠١٣<sup>(٧)</sup>.

### • تسريبات صوتية للسياسي مسيئة للسعودية

في ما يشبه الفضيحة، والتي لم تتحوّل إلى أزمة كبيرة بفعل حاجة طرفي العلاقة إلى بعضهما في تلك المرحلة، بثت بعض وسائل الإعلام المصرية تسريباً منسوباً لعبد الفتاح السيسي عندما كان وزيراً للدفاع، قبل أيام من ترشحه لرئاسة الجمهورية (فبراير ٢٠١٤)؛ ويكشف التسريب حواراً دار بين السيسي ومدير مكتبه آنذاك عباس كامل وعضو المجلس العسكري محمود حجازي. وقد وصف الحوار دول الخليج بأنها أنصاف دول تمتلك مبالغ ضخمة.

وناقش المتحاورون في التسريب استراتيجية التعامل مع دول الخليج في ما يتعلق بطلب منح مالية على غرار ما حدث في حرب الخليج. وقال عباس كامل مدير مكتب السيسي إنه يجب التعامل مع دول الخليج على أساس "خذ وهات". كما تطرّق السيسي في التسريب إلى حجم المبالغ المطلوبة من كل دولة خليجية داعمة له وتفصيل تحويل تلك الأموال إلى حسابات الجيش المصري، والطلب من الكويت والسعودية والإمارات منحه عشرة مليارات دولار من كل واحدة منها.

وكان لافتاً حديث السيسي عن أن دول الخليج تمتلك ميزانيات ضخمة، وأن قادة تلك الدول يمتلكون من الأموال ما يفوق ميزانيات بلدانهم<sup>(٨)</sup>.

وبعد ثلاثة أعوام، بثت الوسائل الإعلامية ذاتها مجموعة من التسريبات الصوتية قالت إنها لمكالمات هاتفية بين السيسي ووزير خارجيته سامح شكري، جرت في العام ٢٠١٧؛ وتدور المكالمات المسربة حول مشاركة مصر في مؤتمر لوزان الخاص بالأزمة السورية وإصرار إيران على حضورها، والذي رفضته القاهرة لعدم "إزعاج" الرياض؛ ومكالمة أخرى عن دور الكويت في محاولة تحسين العلاقات المصرية-الخليجية. ويظهر في المكالمة الثانية استياء شكري والسيسي من الموقف الخليجي الموحد وكيف تتوسط الكويت في إصلاح العلاقات بين مصر والسعودية ومصر وتركيا. ويقول شكري إنه تواصل مع وزيرى الكويت والبحرين، وإن الكويت تدخلت لتخفيف صيغة البيان، وإنه كان هناك حديث لاحتواء عدم التصعيد مع مصر<sup>(٩)</sup>. ويؤكد مضمون هذه التسريبات، والذي يبدو صحيحاً، بقاء النظام المصري على رؤيته الدونية أو المادية البحتة في إطار علاقة مصر بدول الخليج النفطية، وأولها السعودية، وبما يتناقض مع المواقف المصرية الرسمية التي تؤكد على عمق هذه العلاقة ومبدئيتها وأبعادها الاستراتيجية.

### • مصر تدعم الحرب السعودية على اليمن.. سياسياً

أعلنت المملكة العربية السعودية، في مارس ٢٠١٥، عن التدخل العسكري في اليمن؛ وكانت مصر من الدول المؤيدة لخطة المملكة التي عُرفت وقتها بعنوان "عاصفة

الحزم". ولم تكن هذه المرة الأولى التي تدعم مصر السعودية في توجيهها العسكري، حيث دعمت القاهرة المملكة بالمشاركة في تحالف عسكري في ١٤ ديسمبر ٢٠١٤، عندما أعلنت الأخيرة تشكيل تحالف عسكري إسلامي لمحاربة الإرهاب بقيادتها، يضم ٣٤ دولة. فبعد أقل من أسبوعين على بداية "عاصفة الحزم"، قدّم الرئيس السيسي تبريرات بشأن مشاركة مصر في العملية العسكرية ضد الحوثيين في اليمن؛ وأشار في نفس الوقت إلى وجود شعور بالقلق لدى جزء من الرأي العام المصري في هذا الموضوع. ورغم أن السيسي شدّد على أن مصر تريد حلاً سياسياً للأزمة اليمنية، إلا أن مشهد الرئيس وسط قيادات الجيش، بعد اجتماع استمر قرابة ٦ ساعات، جعل مراقبين يتوقعون تدخلاً برياً وشيكاً للجيش المصري في اليمن؛ كما بدأ مقرّبون من دوائر الحكم في التمهيد لإخبار وسائل الإعلام المصرية بذلك، وهو ما يخشاه كثير من المصريين، خاصة من خلفية التجربة المصرية وتدخلها العسكري في اليمن في ستينيات القرن الماضي، والذي ذهب بأرواح عدد كبير من الجنود وتسبّب أيضاً في نكسة ١٩٦٧<sup>(١٠)</sup>.

لكن التأييد المصري للحرب السعودية، والذي اختلفت القيادات والنخب بشأن أهميته وطبيعته وحدوده، اقتصر - كما تبين لاحقاً - على الدعم السياسي والإعلامي، مع مشاركة مصرية محدودة في العمليات العسكرية، جواً وبحراً، من دون المشاركة في الحرب البرية، لعدم وجود دوافع كافية ترتبط بالأمن القومي أو المصالح القومية لمصر، أو لخوف نظام السيسي من تكرار تجربة التدخل الفاشلة والمكلفة لمصر في اليمن، كما ذكر آنفاً.

#### الموقف المصري من الأزمة السعودية / الإيرانية:

في الشهر الأول من العام ٢٠١٦، قالت وزارة الداخلية السعودية إنها أعدمت ٤٧ شخصاً، بينهم رجل الدين الشيعي المعارض نمر النمر. وأشارت الداخلية في بيانها، الذي أذاعه التلفزيون السعودي الرسمي، إلى أنهم مُدانون بتهم "الإرهاب"، ومعظمهم من المشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة. وكانت محكمة سعودية قد أصدرت في أكتوبر/تشرين الثاني حكماً بإعدام النمر. وأُعربت منظمات حقوقية حينها عن قلقها من أن النمر قد لا يحظى بمحاكمة عادلة<sup>(١١)</sup>.

إعدام الشيخ النمر أدّى لردود فعل إيرانية، منها اقتحام إيرانيين للسفارة السعودية بطهران؛ وهو ما أدّى إلى قطع العلاقات السعودية-الإيرانية. وكانت مصر من الدول التي دعمت موقف المملكة.

### •تباين مصري-سعودي حول النظام السوري:

في مارس ٢٠١١ اندلعت ثورة شعبية ضد حكم الرئيس السوري بشار الأسد، قاومها الأخير بشدة، ما أدّى لنشوب صراع مسلح بين المعارضة المدعومة من عدد من الدول العربية والغربية، والنظام المدعوم سياسياً وعسكرياً من حلفائه، روسيا وإيران وحزب الله اللبناني.

ورفضت مصر، بحسب تصريحات السيسي، التدخل لإزاحة بشار. ورأى وزير الخارجية المصرية سامح شكري أن إعلان السعودية والإمارات استعدادهما للتدخل البري في سوريا، "أمر سيادي منفرد"، مشيراً أن "مصر تدعم الحل السياسي هناك". ورغم ما يراه مراقبون من عدم انسجام كامل بين البلدين في الملف السوري، إلا أن أحمد أبو زيد، المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، قال إن كل دولة ذات سيادة لها قياساتها وتقديراتها، ووفقاً لرؤيتها تأخذ قراراتها؛ وهناك فرق كبير بين قرارات جماعية يتم اتخاذها بناءً على رؤية مشتركة، وبين قرار تأخذه دولة وفقاً لتقديراتها الخاصة، نافياً وجود أزمة بسبب عدم مشاركة مصر في الحرب البرية ضد الإرهاب على الأراضي السورية، أو غيرها<sup>(١٢)</sup>.

### العلاقات المصرية - السعودية في عهد السيسي (٢٠١٤/٢٠٢٢)

#### أولاً: زيارات.. واتفاقيات

شهدت العلاقات المصرية - السعودية تحولات مهمة خلال عهد السيسي الذي بدأ في منتصف العام ٢٠١٤، انطلاقاً من الارتياح الذي أبدته السعودية بعد إسقاط حكم الإخوان المسلمين الذي لم يدم طويلاً (عام ونيّف)، واعتقال الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، والذي توفي في السجن فيما بعد.

إنّ، لقد قرّب العداء المزمّن والمشترك بين النظام المصري (شبه العسكري) والنظام الملكي السلفي في السعودية، لجماعة الإخوان المسلمين، من النظامين بشكل دراماتيكي، وذلك لحاجة النظام المصري الجديد لجرعات دعم كبيرة وعاجلة (في حينه) بغية وقف التدهور في أوضاع مصر على كل الأصعدة، بعد الاضطرابات الخطيرة التي تتالت منذ اندلاع الثورة ضد نظام مبارك، في أواخر يناير ٢٠١١؛ ولاحقاً ضد خلفه محمد مرسي الذي وصل إلى كرسي الرئاسة بعد الانتخابات العامة التي جرت في منتصف العام ٢٠١٢.

أما النظام السعودي، فقد وجد أن الفرصة التاريخية سنحت أمامه لتصحيح مسار العلاقة مع النظام المصري وتفعيلها مجدداً، لتفادي الأخطاء السابقة، وكان أبرزها رهان السعودية على صمود نظام مبارك، لكن من دون تقديم دعم قوي وملمس له في وجه الانتفاضة الشعبية العارمة ضده.

ومعلوم مدى القلق السعودي حينها من الثورات الشعبية التي انطلقت من تونس، في أواخر العام ٢٠١٠، لتتوسع فيما بعد نحو مصر وليبيا وسوريا واليمن، ومن دون أن تلامس الدول الخليجية إلاّ بقدر معيّن، كما ظهر في البحرين تحديداً. وقد تمكّن النظام السعودي، وبقيّة الأنظمة الخليجية، في تلك المرحلة، من احتواء تداعيات "الربيع العربي"، والذي كان يجب أن ينطلق منها أساساً، من خلال سياسات وإجراءات اقتصادية واجتماعية ومالية طارئة أراحت الأوضاع الداخلية، نسبياً، بموازاة تفعيل الدعم للنظم العربية التي تشبه النظام السعودي، وخاصة لجهة ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، إلى أبعد الحدود.

من هنا يمكن فهم التقارير المصرية التي بدأت تتواتر حول "عمق ومتانة العلاقات التاريخية" التي تجمع مصر والسعودية، حكومة وشعباً، والتي ازدادت رسوخاً في عهد السيسي، وترجمت في زيارات واتصالات لا تنقطع بين مسؤولي البلدين، بغرض تعزيز علاقاتهما ودعمها في مختلف المجالات؛ "فالتنسيق الكامل والتشاور الدائم هو سمة العلاقات بين البلدين، بهدف مواجهة كلّ ملفات المنطقة وأزماتها، وما يتعلق بها من تهديدات وتحديات؛ انطلاقاً من فرضية أساسية، تقوم على الرضا التام لكلّ التدخلات الإقليمية في شئون الدول العربية أيّاً كان مصدرها، كونها تشكل تهديداً لاستقلال الأراضي العربية وسيادتها، وتفكيكاً لوحدها الوطنية" (١٣). والمقصود في هذه المواقف ليس "إسرائيل" أو الولايات المتحدة بالطبع، بل إيران وتركيا على وجه الخصوص.

#### (٢٠١٩/٢٠١٤): زيارات متبادلة.. ومساعدات مالية لمصر

تكثفت الزيارات المتبادلة بين القيادتين المصرية والسعودية خلال الأعوام التي تلت تسلّم السيسي لمقاليد الحكم في العام ٢٠١٤، وعلى أعلى المستويات. وكانت عدّة زيارات قام بها السيسي للسعودية، وفي مناسبات مختلفة (قمم أو لقاءات عربية أو بيئية)؛ وكذلك قام الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده محمد بن سلمان، وغيرهما من المسؤولين السعوديين، بزيارات للقاهرة في عدة مناسبات؛ وقد رسّخت تلك الزيارات المتبادلة من متانة العلاقات بين مصر والسعودية في مختلف المجالات، مع مضاعفة المساعدات المالية السعودية للنظام المصري، بشكل مباشر أو من خلال زيادة حجم المشاريع السعودية الاستثمارية والودائع المالية في مصر. وكل ذلك يصبّ في الإطار السياسي والاستراتيجي الذي تحدثنا عنه آنفاً، حيث تقاطعت البيانات المشتركة الصادرة عن القيادتين بعد كل لقاء، لجهة التركيز على التحديات المشتركة للأمن القومي العربي وأهمية التنسيق لمكافحة الجماعات الإرهابية في

المنطقة، إلى إدانة تدخلات إيران في شؤون الدول العربية وضرورة التصدي العربي الجماعي لها ولحلفائها في المنطقة، مثل حزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن. لذا شهدت الأعوام الأخيرة (٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢)، تطوراً لافتاً على عدة صعد، في مسار العلاقة المصرية-السعودية، على خلفية تصاعد ما يسمّى التهديد الإيراني "الاستراتيجي" لأمن دول المنطقة ودول الخليج، إما بسبب تنامي قدرات إيران العسكرية والاقتصادية، أو نتيجة للمكاسب التي حققها المحور الذي تقوده إيران في اليمن وسورية ولبنان والعراق.. وفلسطين.

ومن أبرز تطورات العلاقة "الاستراتيجية" بين مصر والسعودية خلال تلك الأعوام الثلاثة، والتي شهدت خلافات محدودة، ولكن ذات دلالات مهمة، ترد الوقائع الآتية: (٢٠٢٠/٢٠٢١) / **مواقف متطابقة ضد "الإرهاب" .. وتوثيق للعلاقات**

### الثنائية

تبادل المسؤولون المصريون والسعوديون المواقف السياسية المدينة للإرهاب والجماعات الإرهابية في كلا البلدين، مع التركيز على التأييد المصري المتكرر للحرب السعودية على جماعة أنصار الله أو من يسمّونهم الحوثيين في اليمن، بموازاة الدعم السعودي للحرب التي يخوضها الجيش المصري ضد الجماعات التكفيرية في شبه جزيرة سيناء.

وهذه المواقف أعلنت خلال زيارات رسمية بين مسؤولين من البلدين تمت خلال العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، وعلى أعلى المستويات؛ مع الإشارة إلى زيادة حصلت في الدعم المالي والاستثماري السعودي للنظام المصري في تلك المرحلة، كتمنٍ مادي للموقف السياسي المصري الداعم للمملكة في وجه "التمدد الإيراني" في المنطقة، عبر حلفائه في اليمن والعراق وسوريا ولبنان.

كما جرى توقيع اتفاقيات جديدة لتطوير العلاقات المصرية-السعودية في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياحية والصحية خلال العامين المذكورين، وبما يعود بالفوائد الجمة على "البلدين الشقيقين"، بحسب تصريحات مسؤولين مصريين وسعوديين، وتحليلات لوسائل إعلام أو مراكز دراسات شبه رسمية، في مصر على وجه الخصوص.

كذلك أعلنت مصر والسعودية خلال العامين المذكورين عن إدانتها للاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني وعلى المسجد الأقصى<sup>(١٤)</sup>، في موقف رفع العتب، مع تركيز طاقات وجهود الدولتين، السياسية والعسكرية وغيرها في مواقع أخرى، لا تشمل فلسطين وقضيتها التي باتت شبه منسية عربياً.



## (٢٠٢٢) / زيارة السيسي للرياض: أبعاد سياسية واقتصادية

قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بزيارة مفاجئة للرياض، في ٨ مارس ٢٠٢٢، للبحث في العلاقات المشتركة والأزمات الإقليمية والدولية، وفي طليعتها الحرب الروسية - الأوكرانية، وتداعياتها على الأمن والاستقرار العالمي والإقليمي. وقال السفير حمدي صالح، مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، إن القمة المصرية-السعودية الأخيرة تسعى إلى تحقيق رؤية مشتركة لتجاوز الظروف بالغة الصعوبة التي يشهدها العالم كافة؛ وتابع: "العالم يتغير تغيراً واضح السرعة، ولا يوجد وضوح في الرؤية عقب انتهاء الحرب الروسية-الأوكرانية" (١٥).

وعبر السفير السعودي لدى مصر، أسامة نقلي، عن ثقته بالنتائج المثمرة والبنّاءة للزيارة التي يقوم بها السيسي إلى الرياض. وأوضح أن ارتفاع حجم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات المبرمة لنحو ٧٠ بين الأجهزة والمؤسسات الحكومية في كافة قطاعات التعاون المشترك بين البلدين، يُضفي على هذه العلاقة بُعداً استراتيجياً، يُضاف إلى بعدها التاريخي والديني والعروبي، ويعزز أهداف التعاون بين الجهات المعنية في البلدين بشكل مؤسسي، منوهاً بحجم الاستثمارات السعودية الكبيرة للقطاعين العام والخاص في مصر، التي جعلت المملكة ثاني أكبر مستثمر أجنبي بها. وفي المقابل، رحّبت المملكة بالاستثمارات المصرية على أراضيها، حيث جاءت مصر في المرتبة الثانية بقائمة الدول التي تم إصدار تراخيص استثمارية لها في السعودية في العام ٢٠٢٠ (١٦). وتعليقاً على هذه الزيارة، أكد النائب جمال أبو الفتوح، وكيل لجنة الري والزراعة بمجلس الشيوخ المصري، أن العلاقات المصرية - السعودية تاريخية وممتدة في المجالات المختلفة، سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين مصر والسعودية إلى ٨,٣ مليار دولار خلال ١١ شهر من عام ٢٠٢١؛ كما سجّلت الصادرات المصرية للسعودية في الفترة ذاتها نحو ٢ مليار دولار، والواردات نحو ٦,٣ مليار دولار، مضيفاً أن قيمة الاستثمارات السعودية في مصر في العام المالي الحالي بلغت نحو ٣٢٥,٦ مليون دولار (١٧).

### ثانياً: أزمات وتحديات

مرّت العلاقات المصرية - السعودية بحالات من التوتر السياسي في عهد السيسي والملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، من دون أن تتدهور إلى حدّ القطيعة أو العداء المتبادل، حيث طغت المصالح والتحديات المشتركة والرؤى السياسية شبه المتطابقة للدولتين، وبالأخص حيال ما يسمّى التهديد الإيراني والمحور السياسي - العسكري الذي تقوده إيران في المنطقة، على التباينات والخلافات بين مصر والسعودية، سواء

ببعدها التاريخي أو الراهن.

### وقف النفط السعودي لمصر بعد خلاف في مجلس الأمن

في نوفمبر ٢٠١٦، شابت حالة من التوتر العلاقات السعودية- المصرية بعد أن أعلن وزير النفط المصري، طارق الملا، أن شركة أرامكو السعودية للبتترول أبلغت الهيئة المصرية العامة للبتترول بالتوقف عن إمدادها بالمواد النفطية " لحين إشعار آخر ". وبدا جلياً هذا التوتر بين الرياض والقاهرة عندما أخذت علاقات البلدين منحىً ونمطاً غير مألوف عقب تصويت مصر لصالح قرارين مختلفين في مجلس الأمن، أحدهما مشروع قرار فرنسي لوقف العنف في حلب، والآخر مشروع قرار روسي تعارضه السعودية ودول الخليج (في ٨ أكتوبر ٢٠١٦). وأثار تصويت مصر لصالح القرار الروسي حالة غضب لدى المملكة العربية السعودية الذي اعتبرته مخالفاً للموقف العربي. ووصفه عبد الله المعلمي، مندوب السعودية لدى الأمم المتحدة، بأنه " مؤلم .. وقد أقرّ السيسي ضمناً بوجود محاولات للضغط على بلاده. وقال في كلمة له في ندوة تثقيفية للقوات المسلّحة، " لن نركع إلاّ لله "؛ وشدد على أن سياسة بلاده مستقلة بشأن سوريا، مؤكداً على ضرورة الحل السياسي لهذه الأزمة. ونفى وجود علاقة بين وقف تزويد مصر بشحنات نفط سعودية وبين التصويت المصري في مجلس الأمن. ورغم التزام الجانبين رسمياً الصمت إزاء هذه الأزمة، صاحب هذا التوتر تراشق إعلامي سعودي- مصري، تبادل بموجبه إعلاميون مقربون من السلطات في البلدين اتهامات بلغت حدّ التلاسن والتهديد، فضلاً عن التذكير بـ "أفضال" كل بلد على الآخر<sup>(١٨)</sup>.

### أصل الخلاف: الدور الإيراني في سوريا

قال الكاتب والصحفي السعودي الراحل جمال خاشقجي، تعليقاً على التصويت المصري في مجلس الأمن الدولي: " أميل إلى أن السعودية حريصة على مصر، وسوف تسعى إلى أن تبقى على علاقة جيّدة معها. المشكلة هي أن هناك تبايناً في رؤية مصر حيال التهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي ". ويضيف خاشقجي: " المصريون حاولوا التزام الحياد في هذه المسألة. لكن من الواضح أن السعودية لن تقبل هذا الحياد. فعندما تؤيد مصر موقف النظام السوري والروسي فإنها تؤيد الموقف الإيراني في الملف السوري حتى لو لم تقل ذلك علناً ". وأردف خاشقجي: " إن هيمنة إيران وانتصارها في سوريا هو أصل الخلاف؛ وهو التهديد الاستراتيجي الذي تراه السعودية ويفرض النظام المصري اعتباره. من هنا تولدت الخلافات السعودية- المصرية. بالتالي أرى أن هذه الخلافات عابرة وستزول إذا غيرت مصر موقفها وشاركت السعودية رؤيتها " <sup>(١٩)</sup>.

### • إِيَادِ مَدَنِيٍّ.. وَ"ثَلَاجَةٌ" السِّيَاسِي

فِيمَا بَدَأَ اسْتِمْرَاراً لِلجَفَاءِ المِصْرِيِّ-السُّعُودِيِّ، رِغْمَ المَوَاقِفِ السِّيَاسِيَّةِ الإِيجَابِيَّةِ مِنْ القِيَادَتَيْنِ المِصْرِيَّةِ وَالسُّعُودِيَّةِ بِشَأْنِ الخِلَافِ بَيْنَهُمَا فِي مَجْلِسِ الأَمْنِ الدُّوَلِيِّ، فَجَأَةً أَعْلَنَ إِيَادِ مَدَنِيٍّ، الأَمِينُ العَامُّ لِمُنْظَمَةِ التَّعَاوُنِ الإِسْلَامِيِّ، اسْتِقَالَتهُ مِنْ مَنصِبِهِ لِأَسْبَابٍ صَحِيَّةٍ، بَعْدَ أَنْ تَسَبَّبَ فِي أَمْرَةٍ وَتَعَرَّضَ لِحَمْلَةٍ انْتِقَادَاتٍ وَاسْعَةً بَعْدَ تَنْدَرِهِ عَلَى مَا قَالَهُ السِّيَاسِيُّ خِلَالَ لِقَاءٍ لَهُ مَعَ الشَّبَابِ فِي المُوْتَمِرِ الوَطَنِيِّ للشَّبَابِ فِي شَرْمِ الشَّيْخِ مِنْ أَنَّهُ أَمَضَى ١٠ سَنَوَاتٍ وَثَلَاجَتَهُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا المَاءُ. وَأَعْلَنَتْ مِصْرٌ بَعْدَ الوَاقِعَةِ أَنَّهُ "تَرَاجَعُ مَوقِفَهَا إِزَاءَ التَّعَاوُنِ مَعَ الأَمَانَةِ العَامَّةِ لِمُنْظَمَةِ التَّعَاوُنِ الإِسْلَامِيِّ وَأَمِينِهَا العَامِّ (السُّعُودِيِّ الجِنْسِيَّةِ)". وَحَاوَلَ مَدَنِيُّ العِذَارَ قَائِلاً إِنَّ تَعْلِيْقَاتِهِ "جَاءَتْ فَقَطْ بِدَافِعٍ مِنْ رُوحِ الدَّعَابَةِ، وَلَمْ تَسْتَهْدَفْ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الأَحْوَالِ إِهَانَةَ القِيَادَةِ المِصْرِيَّةِ". وَأَصْدَرَتْ مُنْظَمَةُ التَّعَاوُنِ الإِسْلَامِيِّ بَيَانَ عِذَارٍ أَكَّدَتْ فِيهِ احْتِرَامَ مَدَنِيٍّ لِلرَّئِيسِ السِّيَاسِيِّ كَقَائِدٍ مَحَنِّكَ لِأكْبَرِ دَوْلَةٍ فِي المِنطَقَةِ وَلِشَعْبِ مِصْرٍ صَاحِبِ الحِضَارَةِ وَالتَّارِيخِ العَرِيقِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقْصِدُ الإِسَاءَةَ<sup>(٢٠)</sup>.

كذلك، برزت لاحقاً عناوين أخرى لتأزم العلاقة بين النظام المصري والقيادة السعودية، غير الموقف المصري من الأزمة السورية والدور الإيراني فيها، وأبرزها قضايا: العلاقة مع قطر، وتراجع الدعم المالي السعودي لمصر، والتنازل المصري عن جزيرتي تيران وصنافير، والتي لم يغب عنها المضمون السياسي على أي حال.

### • تَأْثِيرُ الأَمْرَةِ الخَلِيجِيَّةِ

فِي مَرْحَلَةٍ مِنْ مَرَاكِلِ العِلَاقَةِ المْتَذَبِذِبَةِ بَيْنَهُمَا، تَبَايَنَتْ وَجْهَاتُ النَظَرِ بَيْنَ السِّيَاسِيِّ وَالإِدَارَةِ السُّعُودِيَّةِ حَوْلَ مَلْفِ الأَمْرَةِ الخَلِيجِيَّةِ وَمَسْتَقْبَلِ العِلَاقَاتِ مَعَ دَوْلَةِ قَطْرِ. وَكَانَ مَوقِفُ السِّيَاسِيِّ يَتِمَثَّلُ فِي أَنَّ عَوْدَةَ الأَوْضَاعِ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ عَشِيَّةَ إِعْلَانِ قَطْعِ العِلَاقَاتِ الدِبْلُومَاسِيَّةِ مَعَ الدَوْحَةِ، فِي ٥ يُونِيُو/ حَزِيرَانَ ٢٠١٧، لَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى تَغْيِيرِ كَبِيرٍ فِي العِلَاقَاتِ المِصْرِيَّةِ-القَطْرِيَّةِ، المْتَوَتِّرَةِ أُسَاساً مِنْذِ الانْقِلَابِ وَالإِطَاحَةِ بِحُكْمِ الرَّئِيسِ الرَّاحِلِ مُحَمَّدِ مَرْسِيِّ، وَأَنَّ أَقْصَى إِجْرَاءَاتٍ يُمْكِنُ اتِّخَاذُهَا هِيَ عَوْدَةُ حَرَكَةِ الطَّيْرَانِ وَالتَّمَثِيلِ الدِبْلُومَاسِيِّ "المُخَفِّضِ" بَيْنَ البَلَدَيْنِ. عَلِمَ أَنَّ العَدِيدَ مِنَ الشَّخْصِيَّاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ فِي الحُكُومَةِ وَأُخْرَى قَرِيبَةٍ مِنَ السِّيَاسِيِّ تَرَى أَنَّ اسْتِمْرَارَ القَطِيعَةِ يعمِّقُ خَسَائِرَ مِصْرٍ الاسْتِثْمَارِيَّةِ، خُصُوصاً مَعَ عَدَمِ تَدْفُقِ رُؤُوسِ الأَمْوَالِ السُّعُودِيَّةِ وَالإِمَارَاتِيَّةِ وَالكُوَيْتِيَّةِ لِلسُّوقِ المِصْرِيَّةِ، كَمَا كَانَ مَتَوَقَّعاً مِنْذِ خَمْسِ سَنَوَاتٍ.<sup>(٢١)</sup>

### • تراجع الدعم المالي السعودي

بعيداً عن الأزمة الخليجية، فإنّ العلاقات الثنائية بين مصر والسعودية تواجه تحديات مختلفة، أبرزها على الصعيد الاقتصادي، بسبب تراجع المساعدات وعدم إبداء الجدّة في تنفيذ العديد من المشروعات والملفات التي تم الاتفاق عليها خلال زيارة العاهل السعودي الملك سلمان لمصر في إبريل ٢٠١٦، وزيارة ولي عهده الأمير محمد بن سلمان في مارس ٢٠١٨. فقد أكدت المصادر انقطاع اجتماعات اللجان المشتركة التي كانت قد شكّلت لبدء تنفيذ المشاريع التنموية بتمويل سعودي، خصوصاً في سيناء.

وتتضمّن حزمة المشاريع التي كان قد تم الاتفاق عليها بالتزامن مع تنازل السيسي عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية عام ٢٠١٦، مشروع جسر الملك سلمان الرابط بين السعودية ومنطقة نبق في سيناء، والذي ما زال جامداً منذ عامين عند نقطة المفاضلة بين مشروعين؛ الأول ارتكاز الجسر على جزيرة تيران، والثاني أن يتم مد الجسر على أكثر من مرحلة بين منطقة رأس الشيخ حميد في المملكة ثم جزيرة صنافير ثم جزيرة تيران ثم نبق.

ومن الإشكاليات أيضاً بين البلدين، كان عدم وضوح الرؤية إزاء تجديد اتفاق توريد حصّة البترول الخام من شركة "أرامكو" لمصر، في ظل العقود الجديدة التي أبرمتها مصر مع العراق لتفادي تكرار الإيقاف السعودي للتوريد، كما حدث في وقت سابق في فترة التعقيدات القضائية والبرلمانية داخل مصر، التي عطّلت تنفيذ اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين ونقل تبعيّة جزيرتي تيران وصنافير للمملكة (٢٢).

### • الخلاف حول جزيرتي تيران وصنافير

في العام ٢٠١٧، ادّعى محمد بن سلمان أنه لا خلاف مع مصر حول "سعودية" جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر، وأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين له منافع اقتصادية عدة، أبرزها تشييد جسر الملك سلمان.

وفي مقابلة تلفزيونية قال الأمير محمد: "ليس هناك مشكلة في الجزر. الذي حدث قبل سنة تقريباً هو فقط ترسيم الحدود البحرية (بين مصر والسعودية). الجزر مسجّلة لدى مصر أنها سعودية ومسجّلة أيضاً لدى السعودية أنها سعودية.. ولدى مراكز دولية أنها سعودية. ما تمّ فقط ترسيم الحدود البحرية، ولم يتم تنازل مصر عن أي شبر، ولا تنازل السعودية عن أي شبر".

وكانت اتفاقية تعيين الحدود البحرية التي وقّعتها مصر والسعودية في أبريل ٢٠١٦ قد أثارت غضباً شعبياً في مصر وأحيلت إلى المحاكم، ممّا أصاب علاقات البلدين بالفتور طوال شهور..

وشدّد محمد بن سلمان على متانة العلاقات بين المملكة ومصر، متّهماً ما وصفه بأنه "الإعلام الإخواني" بالسعي لخلق صدع بين الرياض والقاهرة. وتقول الحكومتان السعودية والمصرية إن الجزيرتين كانتا تخضعان فقط للحماية المصرية منذ عام ١٩٥٠ بناءً على طلب من الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة. لكنّ محامين معارضين للاتفاقية يقولون إن سيادة مصر على تيران وصنافير تعود إلى اتفاقية ترسيم حدود موقّعة عام ١٩٠٦ قبل تأسيس المملكة<sup>(٢٣)</sup>.

### • مؤتمر غروزني بمشاركة الأزهر.. الوهابية لا تمثل أهل السنة

كشفت وقائع وتوصيات مؤتمر ديني إسلامي موسّع عقد في العاصمة الشيشانية غروزني، في نهاية أغسطس من العام ٢٠١٦، حول تفسير مصطلح أو مفهوم أهل السنة والجماعة، وتحديد مذاهبه الصحيحة، وإقصاء السلفية الوهابية عنه، عن وجود فجوة دينية حقيقية، بمضامين سياسية مهمة، بين مصر والسعودية، وبين مرجعية الأزهر ومرجعية مكّة المكرمة بالخصوص. فمؤتمراً واحداً في أقاصي الشرق كان كفيلاً بهزّ السعودية، لمجرد أن العلماء المسلمين المجتمعين فيه لم يضعوا الوهابية على رأس قائمة "أهل السنة والجماعة". ومشاركة شيخ الأزهر أحمد الطيّب في المؤتمر كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إلى سعوديين كثير هاجموا مصر - السيسي بإسناد قوي من الشيخ يوسف القرضاوي.

وكان المؤتمر قد عُقد برعاية الرئيس الشيشاني رمضان قديروف، وحضور شيخ الأزهر أحمد الطيّب، وأكثر من مئتي عالم من دول عربية وإسلامية، وخلص بعد ثلاثة أيام إلى أنّ "أهل السنة والجماعة هم الأشاعرة والماتريدية في الاعتقاد، وأهل المذاهب الأربعة في الفقه، وأهل التصوّف الصافي علماً وأخلاقاً وتزكية". ورأى المشاركون أن المؤتمر "نقطة تحوّل مهمة وضرورية لتصويب الانحراف الحادّ والخطير الذي طاول مفهوم أهل السنة والجماعة إثر محاولات اختطاف المتطرفين لهذا اللقب الشريف وقصره على أنفسهم وإخراج أهله منه"؛ ومن ثم أوصوا بإنشاء قناة تلفزيونية على مستوى روسيا "لتوصيل صورة الإسلام الصحيحة"<sup>(٢٤)</sup>.

الكاتب السعودي محمد آل الشيخ، اختار مهاجمة الطيّب ومن ورائه السيسي، في تغريدة كتب فيها: "مشاركة شيخ الأزهر بمؤتمر غروزني الذي أقصى المملكة من مسمّى أهل السنة يحتم علينا تغيير تعاملنا مع مصر. فوطننا أهم، ولتذهب مصر السيسي إلى الخراب". وأضاف آل الشيخ في تغريدة أخرى: "كنا مع السيسي لأن الإخوان والسلفيين المتأخونين أعداء لنا وله؛ أما وقد أدار لنا ظهر المجن في غروزني وقابلنا بالكران فليواجه مصيره منفرداً". وقال في تغريدة ثالثة: "مؤتمر الشيشان تمّ بإشراف استخباراتي روسي - إيراني لإخراج المملكة من أهل السنة والجماعة،

وشيخ الأزهر (يبصم) ببلاهة وغباء؛ أمحق حليف؟! ".  
في المقابل، لم يستطع بيان الأزهر تهدئة هذه الردود العنيفة، رغم أنه شرح أن الطيب في كلمته أمام المؤتمر شمل "أهل الحديث" ولم يقصهم؛ وأضاف أنه "يحث دائماً في كل خطبه ومقالاته على ضرورة لم شمل أهل السنة دون إقصاء أو تهميش لأحد، بل دائماً يدعو إلى وحدة المسلمين على اختلاف مذاهبهم" ..

من جهة أخرى، ذهب الداعية السعودي المعتدل حسن المالكي إلى القول إن "إخراج مؤتمر الشيشان لفرع ابن تيمية ليس إخراجاً للسلفية، ولكن فرع ابن تيمية توسع كثيراً، وبدع المذاهب السننية الأخرى؛ وكما تدين تذان"، مضيفاً أن المؤتمر "يبقى مذهبياً، إلا أنه يؤكد التصدي للغلاة وكشف توظيفهم للدين الإسلامي في سفك دماء المسلمين والمسلمين، وهذه إيجابية" (٢٥).

في المجمل، تمكنت القيادات السياسية في مصر والسعودية من احتواء ما جرى في مؤتمر غروزني، في وقت لاحق، مع تغليب أهمية الإبقاء على العلاقة "المميّزة" بين الدولتين، لحماية مصالحهما وأدوارهما السياسية والاقتصادية والدينية في المنطقة في مواجهة "التغول الإيراني"، كما من الجماعات السننية المتشددة والتكفيرية، والتي تهدد النظامين المصري والسعودي معاً.

### خاتمة / قراءة تحليلية

تكشف التطورات والتحوّلات السياسية والأمنية والاقتصادية، خصوصاً، والتي حصلت في عهد السيسي، أن أولويات النظام المصري كانت ولم تزال تتركز حول "استجلاب" الأموال من الخارج بأي طريقة، ومن أي مصدر متاح، بهدف تحقيق نقلة نوعية في مسار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في مصر منذ عقود، والتي تدهورت بشكل خطير بعد ثورة يناير ٢٠١١، و"انقلاب" يوليو ٢٠١٣، الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي، وأتى بالسيسي، الذي كان قائداً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع في مصر، حتى تاريخ تسلّمه منصب الرئاسة في يونيو ٢٠١٤، وإعادة "انتخابه" مجدداً في يونيو ٢٠١٨.

لذا كان متوقفاً أن يتوجّه نظام السيسي نحو الدولة العربية الأغنى مالياً، وهي المملكة العربية السعودية، ويطوّر العلاقات معها على مختلف الصعد، وأن "يبيعها" مواقف مؤيدة بالكامل لسياساتها تجاه اليمن وإيران والعراق وسوريا ولبنان، كما "باعها" جزيرتي تيران وصنافير، ولو ضمن سقف مرسوم سلفاً، لا يطيح بمصادقية النظام المصري أمام شعبه، الذي لا ينسجم كثيراً مع الشعب السعودي، لأسباب ودوافع تاريخية ومذهبية وسياسية.

وتكشف القراءة التاريخية لتطوّر العلاقات بين مصر والسعودية، كما القراءة

التحليلية للسنوات الثماني من حكم الرئيس السيسي، أن هذه العلاقات متينة وعميقة بالفعل، كما يؤكد قادة الحكامين المصري والسعودي على الدوام، مع الإقرار بوجود تمايزات بينهما تجاه عدّة قضايا إقليمية ودولية، وكذلك هشاشة بعض الركائز التي تستند إليها تلك العلاقات، وأولها ركيزة المال أو البترو دولار، وبما يخلّ في أحيان عديدة بالتوازن المفترض وجوده عادة في إطار العلاقات بين الدول، وبالأخص بين الدول العربية والإسلامية، والتي لديها مشتركات وقيم أهم بكثير من الاعتبارات المادية البحتة (كما أوجت مواقف مسجّلة ومسرّبة للسيسي حول أموال دول الخليج الطائلة).

وفي السياق، يمكن فهم تطوّر العلاقات المصرية-السعودية في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والصحية والثقافية وغيرها، كون مصر والسعودية تمتلكان موارد وقدرات مادية وبشرية وصناعية وتكنولوجية متطورة نسبياً، بموازاة المشاريع الاستراتيجية المشتركة التي يجري العمل على متابعتها منذ سنوات بين الدولتين، والتي يتيحها التجاور الجغرافي (البحري)، كما التوافق السياسي بينهما. والمقصود هنا تحديداً جسر الملك سلمان الذي سيربط البلدين عبر البحر الأحمر؛ وهو سيعود بفوائد اقتصادية ومالية كبرى على مصر والسعودية، كما يؤكد مسؤولون فيهما.

في المقابل، هناك تباينات واختلافات مهمة بين مصر والسعودية في ما يخص المواقف أو السياسات المتبعة حيال دول أو قضايا إقليمية تعني الدولتين، مثل الموقف من الأزمة السورية والحرب السعودية-اليمنية والأزمة الليبية والدورين الإيراني والروسي في المنطقة؛ لكن هذه الخلافات لم تتطور في أي وقت، وخصوصاً في عهد السيسي، باتجاه القطيعة بين الدولتين، وذلك لأن "الطموح المصري إلى أداء دور إقليمي يحقّق درجة من الشرعية ويجلب منافع اقتصادية تحول دونه عوائق عديدة. فعلى الرغم من التاريخ الطويل في قيادة مصر للمنطقة، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي ومواردها البشرية الكبيرة، فإنّها بدّدت خلال العقود القليلة الماضية، وخصوصاً بعد الانقلاب العسكري عام ٢٠١٣، معظم مظاهر قوتها الإقليمية. كما أنّ أوضاعها الاقتصادية المتأزّمة واعتمادها شبه الكلي على المساعدات والإعانات الخارجية، وتراجع أدائها السياسي، من الأسباب التي تُشكّل عقبات كبرى أمام ادّعاء إمكان العودة إلى القيادة الإقليمية، ما يجعلها باستمرار عرضة لضغوط خارجية، سواء كانت من السعودية أو من أيّ طرف آخر يُلوّح لها بورقة المساعدات" (٢٦).

كما كانت الأزمة السورية والموقف من التدخل العسكري الروسي في قلب التباينات السعودية-المصرية. فالسعودية كانت تقف بقوة ضد السياسات الروسية في



سورية، وتتوجس بتطور العلاقات الإيرانية-الروسية، وتعدّ موسكو أهمّ ظهرٍ دوليٍّ ل طهران، وشريكها في الدعم العسكري لنظام الأسد في سورية، وضامناتها في الاتفاق النووي. وتمتد الخلافات مع روسيا إلى المنافسات في سوق النفط العالمية التي شهدت اضطرابات كبيرةً في السنتين السابقتين؛ إذ تشكّ السعودية في محاولات روسية-إيرانية مفادها فرض شروط معيّنة عليها في إطار حربٍ على الحصص والأسعار.

أمّا مصر، فهي ترى أنّ روسيا، إضافةً إلى إسرائيل وإيران ومعظم دول الخليج، لا توجد لديها حساسية من الانقلابات العسكرية أو مسألة انتهاك حقوق الإنسان، في مقابل حرجٍ غربي من علاقات دافئة مع السيسي، على الرغم من التسليم بالانقلاب، وتقرب كلٍّ من باريس ولندن إليه بضغط خليجي. كما أنّ الدبلوماسية المصرية كانت، منذ انقلاب يوليو ٢٠١٣، أقرب إلى الموقف الروسي في قصر رؤيتها للمسألة السورية على موضوع مواجهة الإرهاب. وفي حين ركّزت السعودية في ضرورة رحيل الأسد بوصفه جزءاً مركزياً من معادلة الحل ومن منطلق صراعها مع إيران، تجاهلت القاهرة الحديث في موضوع مصير الأسد؛ بل إنّ نظام السيسي يعدّ الحفاظ على نظام الأسد منسجماً مع ضرورة الحفاظ على النظام العربي القديم<sup>(٢٧)</sup>.

وفي صلب هذه القراءة التحليلية الشاملة للعلاقات المصرية-السعودية، يمكن التوقف عند جوانب مهمة في السياق، وأبرزها:

**أولاً** - يتشابه النظامان المصري والسعودي لناعية طبيعتهما، فالنظام المصري الحالي يقوده الجيش والأجهزة الأمنية فعلياً، وليس من دور مهم للمؤسسات المدنية "المنتخبة" في دوائر صنع القرار السياسي والاستراتيجي للبلاد.

أما في السعودية، فلم تتغيّر أحوالها كثيراً منذ عقود، على الرغم من ظهور أفكار ومشاريع ولي العهد محمد بن سلمان، حيث تكشف مواقفه وسياساته العدائية والمنتشدة، خلال السنوات الأخيرة، وبالأخص تجاه إيران وسوريا والعراق واليمن، ولكن "المعتدلة" أو "المنفتحة جداً"، في الداخل السعودي، كما مع الدول الغربية والكيان الإسرائيلي، عن ازدواجية، لم تتمكن حتى الآن من تغيير الانطباعات العامة حول قسوة النظام السعودي ضد المعارضين السياسيين له، داخل وخارج البلاد.

ولن تكون "عملية سيرلي" السريّة للجيش المصري باستهداف مئات المدنيين "المهزّبين" قرب الحدود الليبية قبل أعوام قليلة (٢٠١٦/٢٠١٨)، بالتنسيق مع الجيش والاستخبارات الفرنسية، كما عملية الإعدام الجماعية لعشرات المعارضين للنظام السعودي أخيراً، آخر الحلقات في مسلسل ينفذه النظامان المصري والسعودي بكلّ إتقان وحرفيّة، ومن دون التأثير كثيراً بالتحوّلات والمتغيرات الإقليمية والعالمية



التي حصلت على مختلف الصعد، وفي كل المجالات. ثانياً - كذلك، تتشابه، وربما تتماثل أحياناً المواقف المصرية والسعودية فيما يخص الحرب الجارية في اليمن، لكن من دون أن يُترجم الموقف المصري السياسي الداعم للحرب السعودية، مشاركة عسكرية وأمنية أولوجستية مؤثرة إلى جانب السعودية والإمارات. وهذا يعني أن نظام السيسي يعتمد سياسة "خذ ولا تعطي"، والتي لا يمكن للسعوديين رفضها على أي حال، في إطار تحشيدهم للدعم العربي والإسلامي لحربهم في اليمن، وخاصة بعد تمكّن الحوثيين و"الجيش اليمني الشمالي" من الصمود أمام الآلة العسكرية السعودية؛ بل وتوجيه ضربات عسكرية مؤلمة للأمن والاقتصاد السعوديين في الآونة الأخيرة، من خلال الطائرات المسيّرة والصواريخ البالستية، والهجمات البرية الناجحة عبر الحدود.

ثالثاً - بالتوازي مع السياسة المصرية "البراغماتية جداً" تجاه النظام السعودي، بهدف استدراج الأموال والاستثمارات الخليجية إلى مصر، خصوصاً في زمن البحبوحة المالية في المملكة والانفتاح السعودي المذهل (والمكثف) على الدول الغربية، في الاقتصاد والسياسة والثقافة والفنون، يتغاضى النظام المصري عن السياسات السعودية تجاه لبنان وسوريا وليبيا والسودان وقطاع غزة (وصولاً إلى أغلب الدول الأفريقية والآسيوية)؛ وهي دول تهتم بها مصر منذ عقود، وتدرك مدى تأثير أوضاعها الصعبة في الإطارين الإقليمي والدولي؛ وبالتالي تأثيرها على المصالح القومية والأمنية والاقتصادية لمصر نفسها في النتيجة.

وعليه، يمكن الاستنتاج بأن العلاقة المصرية-السعودية هي علاقة ثابتة وممتينة لأنها ترتكز إلى رؤى ومصالح مشتركة، وإلى غطاء أميركي وعربي، وحتى إسرائيلي. لكن حماية الدول العربية وحفظ أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والتجارية لا تتحقق سوى بتوحد الجهود والإمكانات الذاتية في مختلف المجالات، وبإعادة توجيه القدرات الهائلة للشعوب والدول العربية (وفي مقدمتها مصر والسعودية) في مسارها التاريخي الطبيعي، بالتعاون غير المقيّد مع الدول المجاورة أو البعيدة، والتي تشترك مع شعوب المنطقة في التصدي لمشاريع الهيمنة الغربية والإسرائيلية منذ عقود، وفي احتضان القضية الفلسطينية، التي تبقى القضية المركزية للأمة، بأبعادها العقائدية والروحية والسياسية والاستراتيجية كافة.

لكن يجدر أن تجري عملية التصحيح أو التحوّل (المفترضة) هذه متوازية مع تحوّلات داخلية في الدول العربية نفسها، فيما يرتبط بإعادة الحياة الديمقراطية الحقيقية وإعطاء الشعوب العربية حقوقها على كل المستويات، حتى تُثمر العلاقات العربية البيئية والخارجية بشكل فعلي ومستدام.

## الهوامش

- (١) مصر والسعودية.. أواصر راسخة ورؤى مشتركة وتنسيق متكامل لمواجهة التحديات، موقع اليوم السابع، ٠٨ مارس ٢٠٢٢ .
- (٢) ١١ "واقعة" حكمت العلاقات السعودية- المصرية خلال ٦٤ عامًا : بين "الدعم" و "القطيعة" ، موقع وكالة الأناضول، ٢٤/٢/٢٠١٦ .
- (٣) المرجع نفسه.
- (٤) العلاقات السعودية - المصرية من الملك فاروق إلى "السيسي" ..، علي عبد الرحمن، موقع اليوم السابع، ٢٠ يونيو ٢٠١٤ م.
- (٥) المرجع نفسه.
- (٦) ١١ واقعة حكمت العلاقات المصرية - السعودية ، مرجع سابق.
- (٧) مساعدات سعودية جديدة لمصر بقيمة أربعة مليارات دولار، موقع القدس العربي ، ٣٠ يناير ٢٠١٤ .
- (٨) تسريب جديد من مكتب السيسي يظهر فيه احتقاره للخليج، الشروق أونلاين، ٢٠١٥/٢/٧ .
- (٩) تسريبات صوتية بين السيسي ووزير خارجيته تكشف توتر العلاقات مع دول الخليج، موقع الميادين ، شباط ٢٠١٧ .
- (١٠) هل تتورط مصر في حرب ثانية داخل اليمن؟ موقع DW الألماني، ٦/٤/٢٠١٥ .
- (١١) الداخلية السعودية: إعدام ٤٧ شخصاً بينهم المعارض الشيوعي نمر النمر، موقع BBC News عربي، ٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦ .
- (١٢) ١١ واقعة حكمت العلاقات المصرية-السورية، مرجع سابق.
- (١٣) مصر والسعودية.. علاقات تاريخية وروابط أخوية.. المملكة تقدّم ٥ مليارات دولار وديعة للبنك المركزي المصري، محمد جمال، موقع اليوم السابع، ٣٠ مارس ٢٠٢٢ .
- (١٤) العلاقات المصرية- السعودية ، الهيئة العامة للاستعلامات (مصر).
- (١٥) دبلوماسي سابق: القمّة المصرية -السعودية تسعى لتحقيق رؤية مشتركة لتجاوز الظروف العالمية، موقع اليوم السابع، ٠٨ مارس ٢٠٢٢ .
- (١٦) أسامة نقلي: القمّة السعودية-المصرية بالرياض تعزّز آفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، موقع بوابة الأهرام، ٨/٣/٢٠٢٢ .
- (١٧) "زراعة الشيوخ" : العلاقات المصرية - السعودية اتخذت شكلاً أكثر عمقاً في

- عهد الرئيس السيسي ، موقع المصري اليوم، ٠٩-٠٣-٢٠٢٢ .
- (١٨) العلاقات السعودية- المصرية: شرح أم أزمة عابرة ؟، موقع BBC NEWS عربي ، ٨ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٦ .
- (١٩) المرجع نفسه.
- (٢٠) " ثلاثية السيسي " تطيح بالسعودي إياد مدني من منظمة التعاون الإسلامي، موقع جريدة الزمان التركية، ١/١١/٢٠١٦ .
- (٢١) فتور بين السيسي والرياض: خلاف حول الأزمة الخليجية والمساعدات ، موقع العربي الجديد، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠ .
- (٢٢) المرجع نفسه.
- (٢٣) الأمير محمد بن سلمان: لا خلاف بين المملكة ومصر على " سعودية " تيران وصنافير، وكالة رويترز، ٢ مايو/أيار ٢٠١٧ .
- (٢٤) جنون سعودي من " غروزني ": الوهابية رأس السنة... ولتُحرق مصر، تقرير علي مراد، موقع الأخبار، ٣ أيلول ٢٠١٦ .
- (٢٥) المرجع نفسه.
- (٢٦) الخلافات المصرية-السعودية: أزمة عابرة أم مقدّمة لافتراق استراتيجي؟ تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦ .
- (٢٧) المرجع نفسه.